1945/10/01
890 F. 61/10-145 (1)

مذكرة داخلية من فيلبس D. M. Phelps نائب مدير مكتب السياسة المالية والتنموية بوزارة الخارجية الأمريكية إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية، مؤرخة في ١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يقول فيلبس إنه تحدث إلى واين تايلر Wayne C. Taylor رئيس بنك الاستيراد والتصدير EXIMBANK عن تخصيص جزء من القرض المقرر للمملكة العربية السعودية لتمويل رواتب الأمريكيين العاملين في مشروع الخرج بعد انتهاء العقد الحالي في يونيو (حزيران). ويعرب فيلبس عن اعتقاده بأن هذا مطلب معقول، وبأنه لن يكون من الصعب تخصيص ٣٠ أو ٤٠ ألف دولار من قيمة القرض لهذا الغرض إذا تمت الموافقة على تمديد عمل البعثة سنة أخرى.

R. 6

1945/10/01
890 F. 6363/11-1945 (1)

رسالة سرية رقم ١٢٨ من جاري أوين Garry Owen من شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في الظهران إلى جيمس تيري دوس James Terry Duce مدير الشركة ونائب رئيسها في واشنطن، مؤرخة في ١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م وموجه نسخة منها طي رسالة من دوس إلى لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٥م وموجه منها نسخة أخرى طي رسالة تغطية سرية من لوي هندرسون إلى جيمس موس James S. Moose القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في بغداد، مؤرخة في ٢٨ نوفمبر ١٩٤٥م.

يتحدث أوين عن شخص يدعى إبراهيم موسى الفارس أحد موظفي الشركة الموجود بمدينة الزبير في العراق، ويقول إن قصة الثلاثين ألف ريال التي سمعت عنها الشركة مجرد شائعة (وتفيد القصة أن المذكور أنفق ذلك المبلغ لتحريض عمال أرامكو على الإضراب) لأن المشار إليه على ما يبدو ورث مبلغاً من المال عن أبيه وقد وجدت الشركة في ملفه رسالة مؤرخة في ١٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م تؤكد ذلك. كما يشير أوين إلى صندوق أنشئ في رأس تنورة والظهران لمساعدة العمال في فترات انقطاعهم عن العمل، ويبين أن المبلغ الذي جمعه المسؤولون عن هذا الصندوق غير معروف بالتحديد، وأنه لم يصرف في المواضع التي أنشئ من أجلها ولا في أية مواضع أخرى. ويوضح أوين أنه ليس هناك أي دليل يثبت تقاضي العمال أية مبالغ من الخارج بهدف التحريض على الإضراب. لكنه يقول إن لدى الشركة

معلومات مهمة عن الأشخاص الذين كانوا وراء المشكلات الأخيرة.

R. 7

1945/10/02
890 F. 24/10-245 (2)

رسالة رقم ١٧٧ موقعة من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يسأل إدي في رسالته عن خطط الحكومة الأمريكية المقررة لدعم المملكة العربية السعودية خلال عام ١٩٤٦م، ويقول إن من الضروري الاستمرار في تقديم ذلك الدعم مع إمكانية تخفيضه شيئاً فشيئاً، ولكن دون قطعه بشكل كامل ومفاجئ. كما يشتكي إدي من الإبطاء في اتخاذ القرارات بشأن خطط الدعم في الماضي. ويقول إن برنامج الإعارة والتأجير واشتراك بريطانيا في تقديم الإمدادات للمملكة خفف من الآثار السلبية لتأخر الحكومة الأمريكية في اتخاذ القرار بشأن برنامج الدعم لعام ١٩٤٥م. لكن الظروف، كما يقول، أصبحت مختلفة، ولا شيء يمكن أن يخفف النتائج السيئة التي قد تنجم عن أي تأخير في القرار الخاص بعام ١٩٤٦م. ويلفت إدي النظر إلى توقف برنامج الإعارة والتأجير عن كافة الدول عدا المملكة، ويلاحظ أنه حتى بالنسبة إلى المملكة فإن البرنامج لن يتجاوز تنفيذ الالتزامات الخاصة بعام ١٩٤٥م. ويقول إن بريطانيا أعلنت عن تخفيض إسهامها في الإمدادات، كما أن إغلاق مركز إمدادات الشرق الأوسط زاد من العبء الملقى على الولايات المتحدة، ممّا يثير قلق المسؤولين السعوديين، ويحتم إيجاد آلية جديدة لمواجهة تلك الأعباء في مطلع عام ١٩٤٦م. وبناءً على ما سبق، يحث إدي وزارة الخارجية على الإسراع في اتخاذ القرار بشأن خطط الدعم المقررة لعام ١٩٤٦م حتى يتم تأمين البضائع ونقلها إلى المملكة في الوقت المناسب.

R. 3

1945/10/02
890 F. 61A/10-245 (1)

برقية عاجلة رقم ٥٩ من باركر هارت Parker T. Hart نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

تنقل البرقية رسالة إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية. تفيد أن بعثة الخرج تستعمل معدات قيمتها نصف مليون دولار، وتفتقر إلى الأدوات اللازمة لصيانتها، ويطلب تصريحاً لشراء ورشة متنقلة ثمنها ١٣ ألف دولار من مقر قيادة الجيش الأمريكي في خرمشهر بعد أن رفض جون دوسون John Dawson الممثل الخاص لإدارة الاقتصاد الخارجي في القاهرة منح التصريح المطلوب.

R. 7

1945/10/02
890 F. 6363/10-245 (1)

رسالة موقعة من وودسون سبيرلك Woodson Spurlock رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company في سان فرانسيسكو إلى بول ماجواير Paul E. McGuire من قسم الشؤون المالية والنقدية بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يضمن سبيرلك رسالته نسخة من برقية برقم ٦٩٩ من فلويد أوليجر Floyd W. Ohliger مدير شركة أرامكو في الظهران إلى فردريك ديفيز Frederick A. Davies مدير الشركة ورئيسها، مؤرخة في ٢٤ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م (البرقية غير موجودة)، ويطلب ترتيب شحن ٤ ملايين ريال من مجموع ريالات الفضة التي من المقرر تسليمها إلى المملكة العربية السعودية، ونقلها إلى رأس تنورة.

R. 7

1945/10/02
FW 890 F. 515/11-545 (1)

برقية رقم ١٤ من بنك الاحتياط الفدرالي Federal Reserve Bank في نيويورك إلى عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي، مؤرخة في ٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م ومضمنة طي رسالة من سانفورد H. L. Sanford مساعد نائب رئيس البنك إلى بل D. W. Bell نائب وزير المالية الأمريكي، مؤرخة في ٥ نوفمبر ١٩٤٥م.

تشير البرقية إلى أن بنك الاحتياط الفدرالي تسلّم كميات الذهب المخصصة للحكومة السعودية يوم ٢٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م، وقد تم شحنها بتاريخ البرقية الحالية وفق الشروط المنصوص عليها في برقيتي البنك رقم ١٠ ورقم ١١. وتضيف البرقية أن تفصيلات العمليات ستوضح في رسالة لاحقة، وتطلب من وزير المالية السعودي إبلاغ البنك برقياً بتسلم شحنة الذهب المذكورة.

R. 5

1945/10/04
890 G. 00/10-445 (5)

برقية سرية رقم ٣٨٤ من وليم مورلند William D. Moreland القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يشير مورلند إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٨٣ المؤرخة في ٢٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م ويقول إن تومسون G. H. Thompson وبيراون Perowne المستشار البريطاني لشؤون الشرق (وكلاهما من السفارة البريطانية في بغداد) أكدا وجود رشيد عالي الكيلاني في الرياض، وأبلغا ممثل المفوضية الأمريكية أيضاً بهروب صلاح الدين الصباغ

شريك رشيد عالي الكيلاني في ثورة عام ١٩٤١م من مقر حبسه الإنجليزي في مدينة حلب. وتروي البرقية قصة هروب الكيلاني من ألمانيا ولجوئه إلى الملك عبدالعزيز آل سعود الذي استقبله في الرياض، ثم أبقاه في جدة قبل أن يبلغ الوزير المفوض البريطاني بأمره.

وتقول البرقية إن الوزير المفوض البريطاني أشار على الملك عبدالعزيز بوجوب إبلاغ الأمير عبدالإله الوصي على عرش العراق بالأمر وتسليم الكيلاني إلى السلطات العراقية، إلا أن الملك عبدالعزيز رفض ذلك رفضاً قاطعاً. وتضيف البرقية أن تومسون أبلغ تحسين القادري الساعد الأيمن لوصي العرش العراقي يوم ٢٩ سبتمبر بوجود الكيلاني في المملكة العربية السعودية، ولما بلغ الخبر الوصي أرسل في طلب بيراون وعبر له عن غضبه من وجود الكيلاني في الرياض، وأبلغه أن الحكومة العراقية طلبت تسليمها إياه تنفيذاً لاتفاقية عام ١٩٣١م بين المملكة العربية السعودية والعراق، وإلا فإن العراق سيقطع علاقاته بالمملكة.

وفي يوم ٢ أكتوبر، كما تفيد البرقية، أبلغ السفير البريطاني الوصي العراقي بهروب صلاح الدين الصباغ عضو «المربع الذهبي» لعام ١٩٤١م. وتنقل البرقية عن الوزير المفوض الأمريكي في جدة قوله إن السبب الرئيسي لعدم تسليم الكيلاني إلى الحكومة العراقية هو الوازع الديني والشيم العربية، ولا علاقة لهذا الموقف بالخلاف بين الملك عبدالعزيز والأسرة الهاشمية.

وتضيف البرقية أن الحكومتين البريطانية والعراقية تسعيان لإقناع الملك عبدالعزيز بتسليم الكيلاني إلى العراق، لكنهما غير متفائلتين بنجاح هذا المسعى على الرغم من أن اتفاقية عام ١٩٣١م بين البلدين نصت، مثلما اشترط الملك عبدالعزيز نفسه، على أن الجرائم ضد الأسر المالكة يجب أن لا تعتبر جرائم سياسية، وبالتالي فإن من الممكن تسليم مرتكبيها. وتضيف البرقية أن الحكومة العراقية تدرك أن الملك عبدالعزيز لن يسلمها الرجل المطلوب؛ ولذلك فهي تفكر في تقديم طلب جديد إلى الملك عبدالعزيز بتسليمها الكيلاني مع تعهد منها بعدم إنزال عقوبة الإعدام به. إلا أن البريطانيين يعارضون مثل هذا الإجراء. وتبين البرقية أن من غير المحتمل أن يتم تسليم الكيلاني عما قريب، خصوصاً وأن العراق كان قد رفض في عهد الملك فيصل تسليم عدد من زعماء قبيلة شمر، وإذا ما أُخذت في الاعتبار رغبة الملك عبدالعزيز في الحفاظ على مكانته في العالم العربي والإسلامي.

LM. 190-1

1945/10/05
890 F. 6363/10-545 (2)

رسالة من جيمس تيري دوس James Terry Duce مدير ونائب رئيس شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian

American Oil Company إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في واشنطن في ٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يذكر دوس أنه حين رجع إلى المذكرات عن المحادثة التي جرت بينهما في ذلك اليوم فإن التعليق الوحيد لديه يتعلق بموضوع التكاليف وهو مسألة كبيرة وحساسة. ويضيف أنه يعتقد أن ما ينتجه كل بئر من آبار النفط في تلك المنطقة يتراوح بين ١٠ ملايين و٢٠ مليون برميل، وأن كل بئر ستكلف نحو ١٥٠ ألف دولار. ويضيف أن تكلفة البئر في الجزيرة العربية وصلت إلى ٨٠٠ ألف دولار بالنسبة للآبار الاستكشافية في مناطق نائية، بينما بلغت نحو ١٥٠ ألف دولار في الحقول المنتجة، ويتوقع أن يكون هذا المبلغ متوسط التكلفة في الحقول المنتجة في المستقبل، لكن هذه ليست سوى تقديرات. ويبين دوس تكلفة كل برميل من النفط بالتفصيل مدرجا تكلفة البئر والإنتاج ونقل النفط إلى الساحل وتثبيته قبل تصفيته أو شحنه وتكلفة الانخفاض والتكلفة التعويضية (للتعويض عن قيمة الامتياز والتنقيب والاكتشاف) وعائدات الحكومة السعودية والخدمات التي تقدم لها مجانا.

ويضيف أن هناك أيضاً رسم الخدمات التي تؤدى في الولايات المتحدة، ويجمل مجموع تكاليف البرميل بنحو ٥١ سنتاً. ويبين دوس أنه لا يستطيع أن يتوقع ما سيحصل عندما تعمل الشركة على نطاق واسع، مبينا أن بعض التكاليف سينخفض لكن ذلك سيعتمد على كميات النفط المنقولة. ويدرج دوس قائمة بالتكاليف المتعلقة بالحكومة السعودية والتي تبلغ ٣١ سنتا للبرميل.

R. 8

1945/10/05
890 F. 001 Abdul Aziz/10-545 (1)

رسالة موقعة من روبرت لوفيت Robert A. Lovett مساعد وزير الحرب الأمريكي لشؤون الطيران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يشير لوفيت إلى الطائرتين اللتين قدمتهما الولايات المتحدة هدية إلى الملك عبدالعزيز آل سعود والملك فاروق بناء على طلب الرئيس الراحل فرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt. ويسأل لوفيت إن كانت توجيهات الرئيس في هذا المجال كافية لحذف هاتين الطائرتين من سجلات وزارة الحرب الأمريكية. ويشير لوفيت إلى مسألة التدريب وقيادة هاتين الطائرتين وصيانتهما، فيقول إن وزارة الحرب تعمل على تقليص كل نشاطاتها والتزاماتها في الخارج بأسرع ما يمكن. ويطلب لوفيت من وزارة الخارجية التفاوض مع الملك عبدالعزيز والملك فاروق من أجل إعفاء طاقم التشغيل والصيانة التابع لوزارة الحرب

واستبداله بطاقم من المدنيين، ويقترح الاتصال بجرانت مايسون Colonel G. Grant Mason من فرع الطيران المدني في قيادة القوات الجوية للمساعدة في هذا المجال.

R. 1

1945/10/05
890 F. 51/10-545 (1)

مذكرة من بول ماجواير Paul E. McGuire من قسم الشؤون المالية والنقدية بوزارة الخارجية الأمريكية إلى ويلارد ثورب Willard L. Thorp مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية بالنيابة، مؤرخة في ٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م ومرفق بها مذكرة أخرى من ماجواير إلى ثورب تحمل التاريخ ذاته.

يقول ماجواير إنه بعد أن أعد المذكرة المرفقة عن إجراءات التفاوض بشأن الخطتين المقترحتين لتقديم دعم مالي طويل المدى لحكومة المملكة العربية السعودية، أبلغه كولادو E. G. Collado من مكتب التنمية المالية في الوزارة أنه يفكر جدياً في توجيه طلب إلى بنك الاستيراد والتصدير EXIMBANK بتقديم القرض الذي تحتاجه الحكومة السعودية دون ضمانات مطلقة بتأمين الدولارات اللازمة لسداده، وذلك على أمل العثور على وسيلة تساعد البريطانيين على جعل الجنيه الاسترليني عملة قابلة للتحويل بحرية. ويقول إن كولادو طلب منه إعداد مسودة مذكرة في هذا الشأن لعرضها على واين تايلور Wayne Taylor رئيس البنك، وألمح إلى أن هناك فرصة كبيرة للحصول على موافقة البنك مما يعني تأجيل التفاوض بشأن الخطتين المذكورتين إلى وقت لاحق. ويضيف ماجواير أنه يرسل المذكرة التي أعدها على أية حال لتحفظ في ملفات ثورب للرجوع إليها عند الضرورة.

R. 5

1945/10/05
890 F. 51/10-545 (2)

مذكرة من بول ماجواير Paul E. McGuire من قسم الشؤون المالية والنقدية بوزارة الخارجية الأمريكية إلى ويلارد ثورب Willard L. Thorp مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية بالنيابة، مؤرخة في ٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م ومضمنة طي مذكرة أخرى من ماجواير إلى ثورب، مؤرخة في اليوم ذاته.

يورد ماجواير مقترحاته بشأن المفاوضات الخاصة بالخطتين المقترحتين لتقديم دعم مالي طويل الأجل إلى حكومة المملكة العربية السعودية، ويرى أن توجه الدعوة إلى عدد من المسؤولين للاشتراك في المفاوضات، وهم كارل ماجوان Carl McGowan من وزارة البحرية الأمريكية، وجورج براونل George Brownell من وزارة الحرب الأمريكية الذي قد يرسل بدلاً عنه كوفيل General Covell المسؤول عن شؤون النفط في الجيش

الأمـريكـي، ولـوي هـندرسـون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا، وكولادو E. G. Collado من مكتب التنمية المالية، وجون لوفتوس John Loftus من قسم النفط، بالإضافة إلى أحد المسؤولين الذين يكلفهم دين آتشيسون Dean Acheson أو (دونالد) راسل (Donald) Russel مساعد وزير الخارجية لعرض وجهة نظر الكونجرس حول المسألة، وكذلك هارولد ستاين Harold Stein من مكتب التعبئة الحربية.

ويتناول ماجواير أهداف الاجتماع، وهي إطلاع المجتمعين على آخر المستجدات بشأن الخطط الخاصة بدعم المملكة، وإبلاغهم برد فعل شـركة النفط حول المـوضوع، واتخاذ الترتيبات لعـقد اجتماع للخبراء الفنيـين من شركـة النـفط ووزارتي الحـرب والبـحريـة الأمريكية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المخزون النفطي الذي سيخصص للوزارتين، ومعـايير تحـديد سعـر البرمـيل، وحساب الـتكـلفـة، وما إلـى ذلك. ومـن أهداف المفاوضات أيضاً الاتفاق على أسلوب لطرح مسألة تعويض المملكة عن ذلك المخزون على زعماء الكونجرس، ومن سيتولى ذلك، وحث الأطراف المعنية على الإسراع في اتخاذ القرار قبل ١ ينـاير (كانون الثاني) ١٩٤٦م. كـما يشير ماجـواير إلى ضرورة إجراء المباحثات مع حـكومة المـملكة لـلاتفاق معـها علـى التفصيلات، وإقناعها خصوصاً بتعيين مستشار مالي أمريكـي، للتأكد من أن الأموال التي ستحصل عـليها مقابل النفط الـذي ستبيعه ستُصرف على المواد الضرورية.

R. 5

1945/10/05
890 F. 515/10-845 (2)

رسالة من ليدي D. J. Liddy مدير القسم الخارجي في بنك الاحتياط الفدرالي Federal Reserve Bank إلى عبدالله السليمان الحمدان وزير الماليـة في المملكة العـربية السعوديـة، مؤرخة في ٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م ومضمنة طي رسالة تغطية موقعة من ويبر B. H. Webber نائب مدير القسم الخارجي فـي البنك إلـى بول ماجواير Paul E. McGuire من قسم الشؤون المالية والنقدية بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٨ أكتوبر ١٩٤٥م.

يؤكد ليدي في رسالته أن البنك اشترى كمية مـن الذهب الخالص لحسـاب المملكة العربية السعودية، وقد استـعملت في صب ٦٠٧٨٠ قرصـاً من الذهب. ويـضيف أن تكلـفة الذهب وتحويـله إلى أقراص بلغـت حوالي ٢ مـليون دولار، وأن المبـلغ حسم مقاصة من حساب المملكة ممثلة في شخص الملك عبدالعزيز آل سعود، وذلك يوم ٢ أكتوبر ١٩٤٥م. ويضيف ليدي أنه تم في ٢ أكتوبر ١٩٤٥م وضع ٦٠٧٨٠ قرصاً ذهبياً تحـتوي على حوالي ٥٧,٥ مليون أونصة من الذهب الخالص في صناديق مؤمنة ضد جميع الأخطار

وشُحنت إلى المملكة على متن باخرة تابعة لشركة إسميان ستيمشيب الملاحية بنيويورك Isthmian Steamship Company of New York.

R. 5

1945/10/05
890 F. 61/5-545 (1)

رسالة رقم ٣٥٧ من وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يشير وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى رسالة المفوضية رقم ١٢٠ المؤرخة في ٥ مايو (أيار) ١٩٤٥م التي تطلب فيها عدداً من منشورات معهد الشؤون الأمريكية الداخلية لمساعدة المزارعين في صنع معداتهم وأدواتهم محلياً. ويضيف أنه يرفق عدداً من المنشورات المطلوبة مما جاء ذكره في رسالة الوزارة رقم ٢٥٧ المؤرخة في ٣٠ مارس (آذار) ١٩٤٥م (المرفقات المشار إليها غير موجودة)، ويقول إن المعهد أبلغ الوزارة بأن طبعاتها من تلك المنشورات قد نفدت، وليست هناك نية لإعادة طبعها في المستقبل القريب.

R. 6

1945/10/05
890 F. 796/10-545 (1)

برقية رقم ١٨٨٩ موقعة من دين آتشيسون Dean Acheson وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة إلى المفوضية الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

تنقل البرقية رسالة من ولسون T. B. Wilson رئيس مجلس الإدارة في شركة تي دبليو إيه TWA إلى جاك نيكولز Jack Nichols نائب رئيس الشركة، يقول فيها إن من المهم إقناع الحكومة السعودية بإمهال الشركة ثلاثة أشهر حتى تتمكن من تقديم عرض مناسب بشأن العمليات التي تريدها المملكة، يكون مبنياً على دراسة ميدانية كاملة للأسلوب الأكثر اقتصاداً وجدوى لتحقيق الأهداف التي ترمي إليها الحكومة السعودية.

ويضيف ولسون أنه ينوي الحضور بنفسه إلى المملكة في مطلع نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل ومعه خبيران لإجراء الدراسة الميدانية المذكورة وتقديم أفضل العروض عن تكلفة الخدمة التي تريدها الحكومة السعودية. ويطلب ولسون من نيكولز إعلام المسؤولين السعوديين بأن هناك مجالاً لتزويد المملكة بطائرات أنسب، وإقناعهم بأن المهلة المطلوبة هي لصالح المملكة على المدى البعيد. كما يطلب منه إبلاغه برقياً بنتائج مساعيه.

ويضيف ولسون أن من المستحيل على الشركة تقديم عرض بالأرقام قابل للتفاوض قبل تاريخ العاشر من أكتوبر ١٩٤٥م (كما تطلب الحكومة السعودية) مع أنها سترسل إلى نيكولز بياناً يتضمن تقديرات عامة تعبيراً

منها للمملكة عن اهتمامها بالموضوع. ثم يشير ولسون إلى أن خطة تي دبليو إيه الحالية تتجه إلى أن يكون العمل من خلال شركة فرعية.

R. 9

1945/10/05
890 G. 001/10-545 (2)

برقية سرية رقم ٣٨٦ من وليم مورلند William D. Moreland القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

تقول البرقية في الجزء الذي يخص المملكة العربية السعودية إن تركيا رفضت تسليم صلاح الدين الصباغ إلى السلطات العراقية لأن التهمة الموجهة إليه تهمة سياسية ولا توجب تسليمه، وإن الملك عبدالعزيز آل سعود لن يسلم رشيد عالي الكيلاني إلى العراق للسبب ذاته. وتضيف البرقية أن الملك عبدالعزيز أبرق إلى الأمير عبدالله بن الحسين الموجود في بغداد طالباً منه التدخل لدى الأمير عبدالإله الوصي على عرش العراق لكي يعفو عن الكيلاني، لكن الأمير عبدالله رفض هذا الطلب. وتشير البرقية إلى أن البريطانيين يخشون ذهاب الكيلاني إلى اليمن ومنها إلى جيبوتي حيث يمكن له أن يتحول إلى أداة خطيرة بيد الفرنسيين.

LM. 190-1

1945/10/09
890 F. 73/9-1945 (1)

برقية سرية رقم ٣٠١ موقعة من جيمس بيرنز James F. Byrnes وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يقول بيرنز إن للوزير المفوض الأمريكي في جدة الحق في الاحتجاج على دفع كامل قيمة الفواتير المطلوبة لقاء خدمات الكيبل السيئة المشار إليها في برقيته رقم ٨١ المؤرخة في ١٩ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م، ويضيف أن مسألة إقامة اتصالات برقية لاسلكية مباشرة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة ستطرح على جدول أعمال مؤتمر برمودا في النصف الثاني من نوفمبر (تشرين الثاني) القادم، الذي سيناقش مشكلات الاتصالات بين الولايات المتحدة ودول الكمنولث البريطاني.

R. 9

1945/10/10
890 F. 00/10-1045 (1)

برقية سرية رقم ٣٧٦ من وليم ساندز William L. Sands القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

تفيد البرقية أن الملك عبدالعزيز آل سعود عقد ثلاث جلسات مع بوبر Popper عضو مجلس الشيوخ الأمريكي يومي ٨ و٩ أكتوبر في الطائف، وتحدث خلالها عن موقفه المناوئ

للصهيونية والشيوعية، وعن المشكلات المالية التي تواجهها المملكة العربية السعودية، كما ذكر تفصيلات جديدة عن الضغوط التي تمارسها بريطانيا لحمل المملكة على رفض العروض الأمريكية بإنشاء خطوط اتصال لاسلكي مباشرة بينها وبين الولايات المتحدة، والامتناع عن منح الأمريكيين حقوقاً للطيران المدني.

R. 1

1945/10/10
890 F. 796/10-1045 (1)

برقية عاجلة رقم ١٨٩٣ من ليون Lyon (من المفوضية الأمريكية) في القاهرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

تنقل البرقية رسالة من جاك نيكولز Jack Nichols نائب رئيس شركة تي دبليو إيه TWA إلى ولسون T. B. Wilson رئيس الشركة، مؤرخة في ١٠ أكتوبر ١٩٤٥م، يذكر فيها أن برقية بتوقيع بنجامين جايلز General Benjamin F. Giles القائد العام للقوات الأمريكية في الشرق الأوسط أرسلت يوم ٦ أكتوبر ١٩٤٥م، تفيد أن جايلز ونيكولز يطلبان الاجتماع بوزير الخارجية السعودي يوم ١٧ أكتوبر لمناقشة عمل شركة تي دبليو إيه في المملكة العربية السعودية، وأنه سيكون بحوزتهما من المعلومات ما يمكنهما من إتمام المحادثات. ويضيف نيكولز أنه سيحاول تنفيذ تعليمات ولسون المضمنة في البرقية رقم ١٨٨٩ المؤرخة في ١٥ أكتوبر ١٩٤٥م، مع أنه غير واثق من نجاح مهمته، لأن التأخير قد يسبب المزيد من التعقيدات التي قد تعرقل المفاوضات مستقبلاً.

R. 9

1945/10/10
890 F. 7962/10-1045 (1)

برقية رقم ٢٨٨ من هاريمان Harriman من السفارة الأمريكية في موسكو إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يقول هاريمان إن صحيفة «البرافدا» Pravda السوفييتية نشرت في عددها الصادر يوم ٨ أكتوبر خبراً بثته وكالة رويترز للأنباء Reuters يوم ٤ أكتوبر يتعلق بقيام الولايات المتحدة ببناء مطار في المملكة العربية السعودية. ويقول الخبر إن وايلن Lieutenant Col. Wylen مراسل مجلة «ستارز أند سترايبس» *Stars and Stripes* كتب إلى المجلة مقالاً يشير فيه إلى المطار الذي سيتم بناؤه في الظهران، وفق اتفاقية أبرمت بين حكومتي المملكة والولايات المتحدة الأمريكية قبيل اندلاع الحرب مع اليابان. ويذكر وايلن أن للمطار أهمية استراتيجية كبيرة لا سيما بالنسبة إلى حماية مصالح الشركات النفطية الأمريكية التي تسعى إلى دعم مركزها وحفظ العلاقات الطيبة مع المملكة. ويضيف وايلن أن بناء المطار جاء

بعد موافقة وزارتيْ الحرب والخارجية الأمريكيتين على المشروع.

R. 10

1945/10/11
890 F. 248/10-1145 (3)

تقرير سري موقع بالأحرف الأولى من جوردون ميريام Gordon P. Merriam رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخ في ١١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يقول جوردون إن جوتييه Gautier من مكتب النائب الأمريكي فيلبن Philbin اتصل به مستفسراً عن مطار الظهران، وأبدى رغبته في الاطلاع على نسخة من الاتفاقية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، ويضيف أن النائب الأمريكي دويل Doyle نقل إلى الوزارة شكوى من أحد الجنود الأمريكيين العاملين في بناء مطار الظهران بحجة أن المطار عمل مدني، ملمحاً إلى أن الأموال العامة يجب ألاّ تنفق على مشروعات مدنية في المملكة خاصة بعد انتهاء الحرب، وأن بناء المطار لا يخدم سوى مصلحة شركة النفط وشركة تي دبليو إيه TWA. ويوضح جوردون احتجاج فاندنبيرج Senator Vandenburg والنائب فيلبن الذي اتصل مراراً بوزارة الحرب وبه شخصياً. ويشير جوردون إلى شكوى نشرت في مجلة «ستارز أند ستريبس» *Stars and Stripes* أجاب عنها ولش Col. Welch مبيناً الأهمية الاستراتيجية لمطار الظهران.

ويقول جوردون إن إدوارد ميلر Edward Miller أشار عليه بالتحدث إلى فيلبن شخصياً لكي يبين له أهمية بناء مطار الظهران بالنسبة إلى الولايات المتحدة على المدى البعيد في مجال الطيران المدني، وأهمية حصولها على حقوق استعمال المجال الجوي وحقوق الهبوط في البلدان الأخرى. ويضيف جوردون أن مايلز ريبر Gen. Miles Reber رئيس قسم الارتباط والتشريع بوزارة الحرب الأمريكية اقترح أن يكون ممثلو وزارتي الخارجية والحرب الأمريكيتين معاً عند لقاء النائب فيلبن. ويقول إن فيلبن كان مشغولاً في ولاية ماساتشوستس، لكن مدير مكتبه جوتييه تحدث إليه مطولاً عن الموضوع ونقل إليه تساؤلات النائب فيلبن عن فائدة مطار الظهران، وعن علاقة المطار بشركة النفط، ولماذا لا تقوم الحكومة السعودية ببنائه، وعن إمكانية الاطلاع على الاتفاقية بين الولايات المتحدة والمملكة بهذا الشأن.

ويفيد جوردون أنه شرح لجوتييه أن بناء المطار هو لخدمة الطيران المدني الأمريكي على المدى البعيد، وأخبره أن من غير الممكن الاطلاع على الاتفاقية المعنية لأنها سرية للغاية، مع أن من الواجب المبادرة بتعديل بعض بنودها لكي تضمن التسهيلات والحقوق الملائمة للطيران المدني الأمريكي. كما أوضح

لجوتييه أن المملكة لا تملك إمكانات بناء المطار بنفسها، وأنه لا علاقة لبناء المطار بشركة النفط عدا وجـود عدد كبيـر من الأمريكـيين في المنطقة، ومما يشجع شركة الطيران على افتتاح محطة لها في الظهران، لا سيما وأن مجلس الطيران المدني وافق على اعتبار الظهران نقطة توقف للخطوط الجوية الأمريكية. كما أوضح جوردون إلى جوتييه أن العمل في بناء المطار بدأ فعلاً، وبيّن له استـعداده للقاء فيلبن إذا أراد.

R. 4

1945/10/13
890 F. 73/10-1345 (1)

رسالة سرية موقعة من جيمس فورستال James V. Forrestal مـن وزيـر البـحـريـة الأمريكـي إلى وزير الخارجـية الأمريكـي، مؤرخة في ١٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م ومضمنة طي رسالة سرية رقم ٣٦٢ من وزير الخارجية الأمريكي إلـى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٥م.

تشير الرسالة إلى برقية المفوضية الأمريكية في جدة رقم ٨١ حول تأخر وصول البرقيات من المملكة العربية الـسعودية إلى واشنطن، ويذكّر بقيام شـركات الاتصالات البريطانية بعرقلة وصول البرقيات إلى الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، واحتجاج الولايات المتحدة على هذه الأعمال. وتقول إن هذا التأخير يثير الشكوك. ويقترح إجراء تحقيق شامل للتأكد من عدم تكرار ممارسات مشابهة لما حدث في الماضي، ويبين أن هذا يشمـل مراسلات الشركـات الأمريكيـة في المنطقة.

R. 9

1945/10/13
890 F. 76/10-1345 (1)

برقية سرية رقـم ٣٧٨ من وليم ساندز William L. Sands القائم بالأعـمال بالنيابة في المفوضـية الأمريكية فـي جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٣ أكتـوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يقول ساندز إن وزير الخارجية السعودي بالنـيابة أجاب عن الموضـوع الذي جاء في برقيـة وزارة الخارجية الأمريـكية رقم ٢٨٩ المؤرخة في ٢٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م بأن الأمر مازال قيد البحث، وكـرر الاقتراح أن تسـوى المسألـة بين الحكـومتين الأمريـكية والبريطانـية. كما يبين المسؤول الـسعودي، حسب قول ساندز، أن البريطانيين مستمرون في الضـغط على الحكومـة السعودية حتـى ترفـض منح الحـكومـة الأمريكـية حقـوق الطيران.

R. 9

1945/10/13
890 G. 001/10-1345 (2)

برقية سريـة للغاية رقم ٣٩١ من وليم مورلند William Moreland القائم بالأعمال

الأمريكي بالنيابة في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يقول مورلند مشيراً إلى برقية الوزارة رقم ٣٨٦ تاريخ ٥ أكتوبر إن البريطانيين نقلوا صلاح الدين الصباغ جواً إلى بغداد. ويضيف أن الأمير عبدالإله الوصي على عرش العراق اتصل مباشرة بالملك عبدالعزيز آل سعود وأبلغه رفضه العفو عن رشيد عالي الكيلاني طالباً تسليمه إياه على الفور. وتقول البرقية إن البريطانيين يشعرون أن الملك عبدالعزيز لن يستجيب لهذا الطلب.

LM. 190-1

1945/10/15
890 F. 24/11-1645 (1)

رسالة من آرثر بول Arthur Paul المدير التنفيذي لمكتب المناطق إلى وليم كلايتون William L. Clayton مساعد وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م ومضمنة طي رسالة من مارشال ماكدفي Marshall MacDuffie مفوض التصفية الخارجية بالنيابة بوزارة الخارجية الأمريكية إلى توماس ماكيب Thomas McCabe مفوض التصفية الخارجية، مؤرخة في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٥م.

يشير بول إلى رسالة كلايتون إلى ليو كرولي Leo T. Crowley مدير إدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية المؤرخة في ٤ سبتمبر (أيلول) ويقول إن برنامج الإعارة والتأجير لعام ١٩٤٥م سيكتمل قريباً بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، ويضيف أن أية مساعدات إلى المملكة في المستقبل لا يمكن أن تكون تحت هذا البرنامج، نظراً لأن الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry Truman استثنى المملكة من إلغاء هذا القانون المذكور حتى نهاية عام ١٩٤٥م فقط. ويعبر بول عن اعتقاده بأن من الأفضل إبلاغ حكومة المملكة بقرار إيقاف برنامج الإعارة والتأجير من خلال بيان عام عن نوايا الحكومة الأمريكية تجاه المملكة في عام ١٩٤٦م.

R. 3

1945/10/16
890 F. 001 Abdul Aziz/10-1645 (2)

مذكرة داخلية موقعة بالأحرف الأولى من لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية إلى دين آتشيسون Dean Acheson وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة، مؤرخة في ١٦ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يؤيد هندرسون فكرة إهداء الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry S. Truman طائرة من طراز سي-٥٤ إلى شارل ديجول Charles deGaulle، ويقول إنها ستحقق نتائج طيبة مثل ما حققته الطائرتان اللتان أهداهما الرئيس الأمريكي الراحل فرانكلين روزفلت

Franklin Roosevelt إلى الملك عبدالعزيز آل سعود والملك فاروق. ثم يتحدث هندرسون عن إعجاب الملك عبدالعزيز بالطائرة وخدماتها ثم ينقل ما قاله وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة عن الخدمات الكبيرة التي تؤديها الطائرة في المملكة في نقل كبار الشخصيات. ويقول إن الملك سافر بها للمرة الأولى في ٢ أكتوبر، واستمع قبل الرحلة إلى شرح مفصل من الطيار عن كيفية عمل الطائرة، وشكره كثيراً بعد وصوله إلى وجهته. ويبين هندرسون أن الطائرة تخضع لعمليات الصيانة الدورية في القاهرة ويثني على عمل الطاقم الأمريكي.

R. 1

1945/10/16
890 F. 24/10-1645 (1)

رسالة موقعة من آرثر بول Arthur Paul المدير التنفيذي لمكتب المناطق التابع لإدارة الاقتصاد الخارجي إلى وليم كلايتون William L. Clayton مساعد وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يشير بول إلى قرار الرئيس الأمريكي استثناء المملكة العربية السعودية من قرار إلغاء برنامج الإعارة والتأجير، ويقول إن الاستثناء يسري لعام ١٩٤٥م فقط. ويضيف بول أن مكتبه لم يبلغ الحكومة السعودية بهذا الأمر نظراً لأن وزارة الخارجية الأمريكية تتخذ ترتيبات أخرى لتقديم الدعم للمملكة خلال عام ١٩٤٦م، ويعبر عن اعتقاده بأن إبلاغ الحكومة السعودية بقرار إيقاف برنامج الإعارة والتأجير يجب أن يكون ضمن بيان عن نوايا الولايات المتحدة تجاه المملكة لعام ١٩٤٦م. ويطلب بول من وزارة الخارجية إبلاغه بهذه الترتيبات بأسرع وقت.

R. 3

1945/10/16
890 F. 515/5-1745 (1)

برقية رقم ٣٠٩ موقعة من جيمس بيرنز James F. Byrnes وزير الخارجية الأمريكي إلى الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ١٦ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يشير بيرنز إلى رسالة تلقتها وزارة المالية الأمريكية من بعثة وزارة الخزانة البريطانية في واشنطن تفيد أن المملكة العربية السعودية لم تمنح بريطانيا الإذن بتسليمه قوالب سك الريالات إلى الحكومة الأمريكية على الرغم من أن عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي أبلغ إدي بأنه تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لذلك. ويقول بيرنز إن البريطانيين لا يريدون إرسال القوالب المذكورة، لكنهم بينوا أنهم على استعداد إذا رخصت لهم الحكومة السعودية بذلك لصنع أربعة قوالب على نمط الأصلية لتستعمل في ضرب الريالات في الولايات المتحدة.

ويشير بيرنز إلى أن تكلفة ذلك تقدر بحوالي ١٠٠ دولار بالإضافة إلى تكلفة الشحن من بريطانيا. ويطلب من الوزير المفوض إبلاغ الحكومة السعودية بضرورة تزويد بريطانيا بتصريح لصنع نسخ من القوالب الأربعة وتسليمها إلى دار سك العملة في الولايات المتحدة، ويضيف أن تكلفة الصنع والشحن يمكن أن تقتطع من إجمالي الدعم الذي تتلقاه المملكة ضمن برنامج الإعارة والتأجير.

R. 5

1945/10/16
890 F. 61A/10-1645 (2)

برقية سرية رقم ٦٣ من باركر هارت Parker Hart نائب القنصل الأمريكي في الظهران إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٦ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

ينقل هارت في برقيته رسالة إلى وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة (الموجود آنذاك في واشنطن) يقول فيها إن رواتب أعضاء بعثة الخرج الزراعية من الأمريكيين أقل بكثير من مبلغ الثلاثة آلاف دولار الذي وعدتهم به إدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية قبل مغادرتهم واشنطن. ويضيف هارت أن ما يتقاضاه هؤلاء لا يزيد عن ٢١٦٠ دولاراً سنوياً، بل إن دخل أحد الأعضاء لا يتجاوز ١٢٩٦ دولاراً، وهو مبلغ لا يكفيهم للإنفاق على عائلاتهم في الولايات المتحدة وتغطية نفقات معيشتهم في الخرج التي تتطلب ما لا يقل عن ١٨٠٠ دولار سنوياً للفرد الواحد. وبناءً على ذلك، يذكر هارت أن أعضاء البعثة يطالبون بصرف كامل مرتباتهم التي وُعدوا بها وبأثر رجعي، أو بالعودة إلى الولايات المتحدة فوراً.

R. 7

1945/10/17
890 F. 24/10-1745 (1)

رسالة من ديرو سوندرز Dero Saunders رئيس قسم الشرق الأوسط بإدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية إلى جون دوسون John P. Dawson الممثل الخاص للإدارة في المفوضية الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يشير سوندرز إلى بعض النقاط التي أغفل ذكرها في رسالته السابقة المؤرخة في ١٢ أكتوبر وهي طلب كمية من قطع الغيار قيمتها ١٣ ألف دولار مما ينقص الرصيد المتبقي إلى حوالي ٣٥ ألف دولار، ومسألة الإطارات وما إذا كانت الشحنات المسلمة في حال وجودها ستلحق بالجزء الخاص بعام ١٩٤٤م من برنامج الإمداد المشترك. وينتظر إفادة دوسون عن تقسيم الإمدادات المذكورة بين عامي ١٩٤٤م و١٩٤٥م وعن قطع الغيار التي سلمها البريطانيون ضمن هذا البرنامج.

R. 3

1945/10/17
890 F. 24/10-1745 (1)

رسالة موقعة من وزير المالية الأمريكي إلى ديـن آتشيسـون Dean Acheson وزير الخارجية الأمريكي بالنيابة، مؤرخة في ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يقـول وزير المالـية إنه تـسلم رسالـة آتشيسون المؤرخة في ١٨ سبتمبر (أيلـول) ١٩٤٥م المتعلقة بإرسال حوالي ٣,٥ مليون أونصة من الـفضة ضمن برنـامج الإعارة والتأجيـر إلى المملكة العربـية السعودية، ويبـلغه بأن إدارة الاقـتصاد الخارجـي قد أحيطت عـلماً بأن وزارة المالية الأمريـكية ترى بأن تلبى حاجة المملكة من الفضة من مخزون الوزارة.

R. 3

1945/10/17
890 F. 515/10-1745 (1)

رسالـة موقـعة من ديـليـستين W. H. Dillistin مدقق الحسابات في بنك الاحتياط الفـدرالي Federal Reserve Bank إلى بول ماجواير Paul E. McGuire من قسم الشؤون المالية في وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يطلب ديليستين من ماجواير تسليم مغلف غير مختوم رقم ١٤ مرفق (غير موجود) إلى عبداللـه السليمان الحـمدان وزير المالية فـي المملكة العربية السعودية.

R. 5

1945/10/17
890 F. 515/10-1745 (1)

رسالـة رقم ٣٥٨ من وزيـر الخارجـية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مـؤرخة فـي ١٧ أكتـوبر (تـشريـن الأول) ١٩٤٥م.

يطلب وزير الخارجية من الوزير المفوض الأمريكي فـي جدة تسليم المغلـف رقم ١٤ المرفق (غير موجـود) إلى عبدالله السليمان الحمـدان وزير المالـية في المملـكة الـعربيـة السعودية.

R. 5

1945/10/17
890 F. 733/4-1045 (1)

رسالـة من مارتن H. B. Martin مـدير الشركة الشرقية للاتصالات البرقية المحدودة Eastern Telegraph Agency إلى الوزير المقيم الأمريكي في جدة (كذا!)، مؤرخة في ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م ومرفقة برسالة سرية رقم ٢٢٨ من وليم ساندز William L. Sands القائم بالأعمال بالنيابـة في المفوضية الأمريـكيـة في جـدة إلى وزيـر الخارجـية الأمريكي، مـؤرخة في ١٠ أبريل (نيسـان) ١٩٤٦م.

يشير مارتن إلى أنه تسلم رسالة الوزير الأمريكي في ١٢ أكتـوبر ١٩٤٥م، ورسالة من الحـكومـة السـعوديـة في ١٠ أكتـوبر ١٩٤٥م، وكل من الرسالتين تـفيد أن أجرة البرقية رقم ٢٨٣٨ المرسلة إلى وزير الخارجية

الأمريكي قد دفعت. ويعتذر مارتن عن تأخر البرقيات في شهري أغسطس وسبتمبر لكنه يقول إن جميع الرسائل المذكورة في رسالة ساندز قد أرسلت برقياً من بورسودان إلى العناوين المرسلة إليها باستخدام الرمز والشيفرة وليس اللغة العادية. وبهذا تبقى أجورها كما ذكر في الفاتورة الأصلية.

R. 9

1945/10/18
890 F. 24/10-1845 (1)

رسالة سرية من لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية إلى وليم راونتري William M. Rountree مساعد مستشار الشؤون الاقتصادية المساعد في المفوضية الأمريكية في القاهرة، مؤرخة في ١٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يقول هندرسون إن المعلومات التي ضمنها راونتري في رسالته المؤرخة في ٢٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م بشأن برنامج الدعم الإضافي الأمريكي للمملكة العربية السعودية مهمة جداً، لاسيما وأن وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة موجود في واشنطن، وأن هناك سلسلة من المباحثات الجارية حول مختلف جوانب العلاقات الأمريكية السعودية. ويطلب هندرسون من راونتري الاستمرار في تزويد الوزارة بمزيد من تلك المعلومات القيمة.

R. 3

1945/10/18
890 F. 796/10-3145 (1)

رسالة من جاك نيكولز Jack Nichols نائب رئيس شركة تي دبليو إيه TWA إلى الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود النائب العام في الحجاز ووزير الخارجية السعودي، مؤرخة في ١٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥ ومرفق بها رسالة من نيكولز إلى كل من عبدالله السليمان وزير المالية السعودي ويوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي معاً، مؤرخة في ١٨ أكتوبر ١٩٤٥م، والرسالتان مضمنتان طي رسالة سرية رقم ١٨٥ موقعة من وليم ساندز William L. Sands القائم بالأعمال بالنيابة في المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٣١ أكتوبر ١٩٤٥م.

يشير نيكولز إلى تسلمه رسالة الأمير فيصل بن عبدالعزيز، ويقول إنه يرفق طياً نسخة من رسالته المذكورة عن نتائج المحادثات التي أجراها مع عدد من ممثلي الحكومة السعودية حول المشروعات التي تعرضها شركة تي دبليو إيه، ملمحاً إلى اقتراح علي رضا بأن يتولى بنفسه تسليم هذه الرسالة مناولة إلى الأمير فيصل. كما يذكر أنه اجتمع بالملك عبدالعزيز آل سعود وكان برفقته بنجامين جايلز General Benjamin Giles قائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط وداود Dowd.

R. 9

1945/10/18
890 F. 796/10-3145 (4)

رسالة من جاك نيكولز Jack Nichols نائب رئيس شركة تي دبليو إيه TWA الموجود في جدة إلى عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية السعودي ويوسف ياسين نائب وزير الخارجية السعودي معاً، مؤرخة في ١٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م ومضمنة طي رسالة من نيكولز إلى الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود النائب العام في الحجاز ووزير الخارجية السعودي، مؤرخة في اليوم ذاته، والرسالتان مرفقتان طي رسالة سرية رقم ١٨٥ موقعة من وليم ساندز William L. Sands القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في المفوضية الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣١ أكتوبر ١٩٤٥م.

يشير نيكولز إلى محادثاته مع الأمير فيصل بن عبدالعزيز في واشنطن حول قيام شركة تي دبليو إيه بتأسيس خطوط جوية داخلية في المملكة العربية السعودية، ويشير إلى أن ولسون T. B. Wilson رئيس مجلس إدارة الشركة بعث برسالة إلى الأمير فيصل يعبر فيها عن استعداد الشركة للتباحث في الموضوع في الوقت المناسب. ويضيف نيكولز أنه زار المملكة وقابل ياسين والحمدان وأجرى معهما محادثات في ١١ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م، وعلم منهما أن الحكومة السعودية مهتمة بالدرجة الأولى بمعرفة كلفة إنشاء هذه الخطوط الجوية بين جدة والرياض وبين الظهران والرياض، إضافة إلى معرفة عرض الشركة مع الأخذ بالاعتبار أن الحكومة السعودية ستوفر الوقود للطائرات وأن ثلثي الشحن سيكون من الظهران إلى الرياض وثلثه من جدة إلى الرياض بما لا يقل عن ٥٠ ألف طن سنوياً.

ويقول نيكولز إنه مُنح فترة شهر لإعداد التقديرات المطلوبة وإن الحكومة السعودية تعهدت بعدم التفاوض مع أية شركة أخرى خلال تلك المدة، لكن الشركة طلبت فترة إضافية لكي يتمكن خبراؤها من التوجه إلى المملكة وإجراء دراسات ميدانية في هذا الشأن.

ويشير نيكولز إلى اجتماعه مرة أخرى بياسين والحمدان في ١٧ أكتوبر ١٩٤٥م في جدة، ويقول إنه أبلغ المسؤولين السعوديين بأن كلفة شحن الطن جواً تتراوح بين أربعين وستين سنتاً. ويضيف أنه طلب مهلة تسعين يوماً لتقديم ٣ خطط بديلة لتأسيس خط للشحن الجوي على النمط آنف الذكر.

ويذكر نيكولز أن الملك عبدالعزيز آل سعود استقبله في مقره على مقربة من الطائف يوم ١٨ أكتوبر ومعه بنجامين جايلز Benjamin Giles قائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط وداود Dowd. ويقول نيكولز إن الحكومة السعودية اعتبرت كلفة المشروع عالية جداً آنذاك، وإنه اقترح أن تسمح المملكة بإجراء دراسة شاملة لنقل البضائع والركاب خلال ٤٥ يوماً على أن تقدم الشركة في

نهاية المدة ثلاث خطط بديلة: الأولى تقضي بأن تمنح الشركة امتيازاً يلبي متطلبات المملكة ويغطي التكلفة، والثانية تقضي بأن تمتلك الحكومة السعودية ١٠٠ بالمائة من الخط الجوي، بينما تدخل الشركة بموجب عقد لإدارته لقاء تعويض محدد، والخطة الثالثة تقضي بأن تقدم الشركة خدمات جوية داخلية تلبي متطلبات المملكة على أن تدفع الحكومة السعودية التكاليف كافة مضافاً إليها ١٥ بالمائة. ويقول نيكولز إنه عرض توقيع عقد مع المملكة تتعهد فيه الشركة بتشغيل ٦ طائرات على أساس التكلفة زائد ١٥ بالمائة. ويضيف نيكولز أن الحمدان وياسين سيقدمان هذه المقترحات إلى الملك عبدالعزيز آل سعود للبت فيها، وسيبلغانه بالرد في القاهرة من خلال المفوضية الأمريكية في جدة.

R. 9

1945/10/19
890 F. 002/10-1945 (1)

مذكرة من ماكدانيلز MacDaniels (Miss) في قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية إلى ميلر Miller في قسم شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا، مؤرخة في ١٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

تقول صاحبة المذكرة إنه ليس لديها معلومات وافية عن مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية، غير أنها تضيف قائلة إنه يتألف حالياً من الأمير سعود بن عبدالعزيز آل سعود نائب الملك في نجد والأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود النائب العام في الحجاز ووزير الخارجية ورئيس مجلس الوزراء (مجلس الوكلاء)، ويوسف ياسين نائب وزير الخارجية، وعبدالله السليمان الحمدان وزير المالية، والأمير منصور بن عبدالعزيز وزير الدفاع. وتضيف أن هناك مستشارين في الأمور القانونية وهما خالد القرقني وبشير السعداوي.

R. 2

1945/10/19
890 F. 015/10-1945 (1)

مذكرة من جون ماكري Rear Adminral John L. McCrea بوزارة البحرية إلى رئيس العلاقات الأجنبية بمكتب الارتباط بين وزارتي البحرية والخارجية، مؤرخة في ١٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يشكر ماكري رئيس مكتب الارتباط على إرساله العلم السعودي إلى وزارة البحرية، ويقول إنه يعيد العلم إلى المكتب بعد انتهاء الحاجة إليه.

R. 2

1945/10/19
890 F. 51/10-1945 (4)

مذكرة من كولادو E. G. Collado في قسم الشؤون المالية والنقدية بوزارة الخارجية الأمريكية إلى واين تايلر Wayne C. Taylor رئيس بنك الاستيراد والتصدير

EXIMBANK، مـؤرخة فـي ١٩ أكـتوبـر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يشير كـولادو إلى ضرورة الإسراع في اتخاذ قرار بشأن تقديم المساعدات إلى المملكة العربية السعودية لدعم ميزانيتها خلال الأعوام القلائل التالية، ويبـين أن الرئيس الأمريكي هاري تـرومان Harry S. Truman قـد وجه وزارات الخارجية والحـرب والبحرية لوضع خطة لدعم المملكة، حماية للمصالح المشتركة المتـمثلة فـي امتيـازات شركات النـفط في المملكة. ويـقول كولادو إن القانون لا يمنع البنك من تقديم القروض إلى المملكة لا سيما وأن العجز في الميزانية السعودية يعادل العجز في ميزان تجارتها الخارجية، أي أن الجزء الأكبر من القرض سوف يستغل في تمويل الصادرات الأمريكية إلى المملكة. وعن الضمانات يقول كولادو إن المملكة ستصبح من الدول الغنية يوماً ما بفضل عائدات النفط الهائلة، ويشير إلى مشكلة تحويل هذه العائدات التي قد تكون بالجنـيه الاسترلـيني إلى دولارات لـتسديد القرض المصرفي وخدماته.

ويتـحدث كولادو عن مـشكلة تمـويل العملـة ويصفها بأنهـا لا تطمئن من ناحيـة القرض المصرفي مما دعا إلى البحث عن حلول لتجاوزها. ويقول إن إحـدى الخطط تقضي بأن تشتري وزارتا الحرب والبحرية الأمريكيتين كميات من النفـط السعودي كل عام وتدفع ثمنـه بالدولار على أن تـدفع شركة النـفط بدورها العائدات المستحقة عن هذه الكميات إلى المـملكة بالدولار أيضـاً فتسدد المملـكة القرض إلى البنك، لكن ممثلي هاتين الوزارتين أعربا عن شكوكهما بأن تلتزم الوزارتان بشراء كميات كبيرة من النفط سلفاً تحسباً لاعتراض شركات النفط في الولايات المتحدة.

وتعتمد الخطة الثانية على شراء كميات من احتياطي النفط في باطن الأرض على أن تدفع عائداتها سلفاً إلى الحكومة السعودية، ولكن لهذه الخطة محاذيرها أيضاً. ويفصح كولادو عن شكوكه إزاء تطبيق أي من الخطتين ويقول إن من الأفضل البحث في المشكلات الاقتصـادية السعـودية في ضوء التـطورات الأخيرة. ويضـيف قائلاً إن مشكـلة تحويل العملة إلى الدولار لا تقتصر على المملكة، بل هي مشكلة عالمية، كما أن عنصر المجازفة أقل في المملكة عنه في الـدول الأخرى لأن الولايات المتحدة ستعتمـد في المستقبل على النفط المستورد من المملكة لدعم الإنتاج المحلي منه، كما يعبر عن أمله بحل معضلة التمويل بالاتفاق مع بريطانيا عما قريب. لذلك يقول كولادو إن المملكة ستتمكن من سداد القرض المصرفي إذا توفر لـها من العائدات بالعملة الأجنبية ما يكفي لذلك وفي مدة معقولة من الزمن اعتباراً من عام ١٩٥٥م.

ويشيـر كولادو إلى أن حاجـة المملكة حسب تقديرات وزارة الخارجية الأمريكية تقدر بخمسة وعشرين مليون دولار عن الفترة ما

بين ١٩٤٦م و١٩٤٩م. ويتوقع أن يشهد عام ١٩٥٠م ميزانية متوازنة وأن تحقق المملكة فائضاً في الأعوام التالية، وأن تلتزم على مدى الأعوام الأربعة بإعادة ما قيمته ١٠ ملايين دولار من الفضة إلى وزارة المالية الأمريكية اقترضتها المملكة أثناء الحرب بموجب قانون الإعارة والتأجير. ويتوقع كولادو أن يصل إنتاج المملكة إلى ١٠٠ مليون برميل من النفط سنوياً بحلول عام ١٩٥٥م، وهذا يعني فائضاً قدره ٣ ملايين دولار سنوياً على الأقل. ويضيف قائلاً إذا صدرت المملكة ٣٠ مليون برميل فقط من النفط إلى الولايات المتحدة فإن عائداتها ستصل إلى ٧ ملايين دولار سنوياً، تنفق منها ٤ ملايين على البضائع المستوردة من الولايات المتحدة وتسدد ديونها بالملايين الثلاثة المتبقية. ويحث كولادو رئيس البنك على استغلال فرصة وجود إدي في واشنطن للتوصل إلى قرار قبل ١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤٥م.

R. 5

1945/10/22
890 F. 24/10-2245 (2)

رسالة من جيمس بيرنز James F. Byrnes وزير الخارجية الأمريكي إلى فرد فينسون Fred M. Vinson وزير المالية الأمريكي، مؤرخة في ٢٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يشير بيرنز إلى أن هاري ترومان Harry Truman الرئيس الأمريكي استثنى المملكة العربية السعودية من قراره إلغاء قانون الإعارة والتأجير الصادر في ١٧ أغسطس (آب) ١٩٤٥م، ويبين أن الولايات المتحدة مازالت ملتزمة بتقديم الدعم إلى المملكة سواء في شكل بضائع أو فضة تستعمل لضرب نقود معدنية. ويتحدث بيرنز عن برنامج الإمداد المشترك الذي اشتركت فيه بريطانيا والولايات المتحدة بقيمة ١٠ ملايين دولار، وعن برنامج الدعم الإضافي الأمريكي بقيمة ٦ ملايين دولار. ويقول بيرنز إن المملكة أبلغت بتفصيلات هذا الدعم عن طريق وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة، وعن طريق الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي في أثناء زيارته واشنطن يوم ١ أغسطس ١٩٤٥م.

ويذكر بيرنز أن ترومان أبلغ جون سنايدر John Snyder مدير مكتب التعبئة الحربية أن الولايات المتحدة ستستمر في برنامج الإعارة والتأجير لكي تفي بالتزاماتها تجاه المملكة لما تبقى من عام ١٩٤٥م؛ ومن ضمن تلك الالتزامات تقديم الفضة اللازمة لضرب النقود المعدنية السعودية. ويقول بيرنز إن إدارة الاقتصاد الخارجي في وزارة الخارجية الأمريكية اتخذت ما يلزم لتحويل ما قيمته ٢,٥ مليون دولار من الفضة إلى ريالات، إلا أن وزارة المالية لم توافق على تسليم الفضة المطلوبة. لذلك يطلب بيرنز من وزير المالية

الموافقة على تسليم كمية الفضة المطلوبة تنفيذاً لتعليمات الرئيس الأمريكي، ووفاءً بالتزامات الحكومة الأمريكية تجاه المملكة.

R. 3

1945/10/23
790 F. 90G/10-2345 (2)

برقية سرية رقم ٧٧ من بورتر .W. J Porter من القنصلية الأمريكية في دمشق إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

ينقل بورتر في برقيته انتقادات أحمد الراوي الوزير المفوض العراقي لدى سورية ولبنان لقرار الملك عبدالعزيز آل سعود عدم تسليم رشيد عالي الكيلاني إلى السلطات العراقية بعد لجوئه إلى المملكة العربية السعودية. ويضيف بورتر أن الراوي أشار إلى المعاهدة المبرمة بين العراق والمملكة والتي يقضي أحد بنودها الخاص بتسليم اللاجئين السياسيين بضرورة تسليم الكيلاني، مما يجعل رفض الملك عبدالعزيز الاستجابة للمطلب العراقي عملاً بمبدأ «الوجه» المتعارف عليه بين القبائل في الجزيرة العربية أمراً غير مقبول في نظره.

كما ينقل بورتر عن الراوي قوله إن اعترافات صلاح الدين الصباغ، شريك الكيلاني في محاولة سنة ١٩٤١م الإنقلابية، قبل إعدامه أكدت تورط الرئيس السوري شكري القوتلي، وشفيق جبري، رئيس الوزراء السوري، وجميل مردم في المؤامرة التي كان الكيلاني أحد أطرافها.

ويعلق بورتر ملاحظاً أنه لا يستبعد أن يكون هؤلاء الثلاثة متعاطفين على الأقل مع الكيلاني حيث كانوا ضيوفاً على حكومتة في بغداد مدة شهور بعد هروبهم من دمشق إثر اغتيال عبدالرحمن الشهبندر سنة ١٩٤٠م.

ويذكر بورتر بعد ذلك أنه تحدث حول هذه المسألة في مناسبات متفرقة مع الدبلوماسيين المصريين والسعوديين في دمشق، وكذلك مع بعض المسؤولين السوريين؛ فوجد تأييداً من الوزير المفوض السعودي وتفهماً من الجانبين المصري والسوري لموقف الملك عبدالعزيز. ويضيف بورتر ملاحظاً أن الكيلاني قد يكون ورقة سياسية ثمينة بيد الملك عبدالعزيز، إذ ما تزال لدى الكيلاني قاعدة من المؤيدين داخل العراق، وأن وجوده في المملكة، كما يقول، بورتر سيساعد على الحد من مطامح الأمير عبدالله بن الحسين أمير شرقي الأردن، ممّا سيخدم مصلحة العرب بشكل عام.

R. 12

1945/10/23
890 F. 515/10-2345 (1)

رسالة رقم ٢٦٢٧٣ موقعة من ريموند هير Raymond A. Hare السكرتير الأول في السفارة الأمريكية في لندن إلى وزير الخارجية

الأمريكي، مؤرخة في ٢٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يشير هير إلى طرد مرفق يتضمن زوجين من قوالب سك النقود، أحدهما من فئة نصف الريال، والآخر من فئة ربع الريال تسلمتها السفارة الأمريكية في لندن من الوزير المفوض السعودي هناك. ويقول هير إن القوالب المذكورة في دار سك العملة الملكية في لندن، ويطلب تسليمها إلى القسم الشرقي التابع للبنك الفدرالي الأمريكي، وذلك لسك كمية من الريالات خاصة بحكومة المملكة العربية السعودية. ويشير هير في هذا السياق إلى برقية وزارة الخارجية الأمريكية رقم ٤٧٤٤ المؤرخة في ١٣ يونيو (حزيران) ١٩٤٥م، وإلى برقية السفارة الأمريكية في لندن رقم ٨٨٢ المؤرخة في ١٣ أغسطس (آب) ١٩٤٥م.

R. 5

1945/10/23
890 F. 6363/10-2345 (2)

رسالة موقعة من ليونارد باركر W. Leonard Parker من الشركة الأمريكية الشرقية American Eastern Corporation إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يتحدث باركر عن مشروع الهدا الزراعي وأهميته بالنسبة إلى خطة الحكومة السعودية لزيادة الإنتاج الغذائي في المملكة العربية السعودية. ويشير إلى مشروع ثانٍ يقترن بمشروع الهدا الزراعي، ويتمثل في بناء مقر للملك عبدالعزيز آل سعود في الهدا، ليستقبل فيه الضيوف الأجانب. كما يشير باركر إلى أن معظم المعدات الضرورية لاستكمال المشروعين قد تم الحصول عليها أو هي في طريقها إلى المملكة باستثناء مولد للطاقة الكهربائية. وقد تم طلب ذلك المولد من شركة لوروا Le Roi Company في ميلووكي بولاية رسكنسون الأمريكية، التي طلبته بدورها من شركة أخرى هي شركة أليس تشولمرز Allis-Chalmers التي لن تستطيع تسليم المولد قبل نهاية شهر مارس (آذار) القادم، لأنها منشغلة بتنفيذ عقود للبحرية الأمريكية. ويقول باركر إن هذا الموعد متأخر جداً عن موسم الزراعة في المملكة؛ لذلك يطلب باركر إعطاء الأولوية لتسليم المولد المطلوب حتى يتم إرساله في الوقت المناسب إلى المملكة.

R. 9

1945/10/24
711.90 F 2/10-2445 (3)

مذكرة موقعة من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة (الموجود في واشنطن) إلى جوردون ميريام Gordon P. Merriam رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية،

مـؤرخة فـي ٢٤ أكتـوبر (تـشريـن الأول) ١٩٤٥م.

يقول إدي إن مسـودة معاهدة الصداقـة والتجارة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية غير مناسبة بتاتاً من حيث صياغتها لأنها لا تأخذ في الاعتبار الأوضاع الداخلية للممـلكة وأنظمتهـا المختلفة تماماً عن بـقية الدول، بالإضـافة إلى أن علاقات المـملكة بالدول الأخرى مازالت محدودة، وتجـربتها في مجال التعامل الدولي في مراحلها الأولى. ويشير إدي إلى أن المسائل الاقتصادية والمالية والحياة الاجتماعية في المملكة تخضع جميعها لتعاليم القرآن الكريم، كما يشير إلى صعوبة تطبيق مبدأ المعامـلة بالمثل في مجال القضاء نظراً إلى أن أحكام الـشريعة الإسلامية هي أساس التقاضي في المحاكم السعودية. كما يلفت النـظر إلى ندرة العارفين بالـقانون أو باللغات الأجنبية والعلاقات التجارية والسياسية الدولية. لذلـك يقترح إدي صياغة معاهدة بأسلوب مبسط لا تزيد عن ٢٠ صفحة تبين أشكـال الدعم الاقتـصادي الذي سـتقدمـه الولايات المتحدة للمملكة، بما في ذلك قرض بنك الاسـتيراد والتـصدير EXIMBANK، وتمويل المشروعات العامة في المملكة، على نحو ما جاء في رسالة الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry S. Truman إلى الملك عبدالعزيز آل سعود، المؤرخة في ١٢ سبتمبـر (أيلول) ١٩٤٥م. كما يـرى إدي أن تنص المعـاهدة باقتضاب على الحقوق التي تسعى الولايات المتـحدة لـلحـصول عـليـها في المـملـكة كالاتصالات المباشرة، ومعاهدة النقل والطيران بين الطـرفين. ويعدد إدي البنـود التي يرى تبسيطها واختصارها في مسودة المعاهدة موضع المناقشة.

R. 12

1945/10/24
890 F. 001 Abdul Aziz/10-2445 (3)

مذكـرة موقعة مـن فيتـرب Col. R. L. Vittrup من هيئة الأركان العامة بوزارة الحرب الأمريكيـة إلى فردريك ليون Frederick B. Lyon من إدارة تنسيق النشاط الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة فـي ٢٤ أكتوبر (تشريـن الأول) ١٩٤٥م ومرفق بها لائحـة تضم أسماء وعناوين طيارين مرشحين للعمل ضمن طاقم الطائرة الخاصة بالملك عبدالعزيز آل سعود.

يقول فيتـرب إن وزارة الحرب حصلت على أسماء ١٠ أشخاص وعناوينهم كما هو موضح في اللائحة المرفقة، ويطلب من وزارة الخارجية اتخاذ الـترتيبات لتوظيفهم كطـاقم مدني قبل تسريح الطاقم العسكري الذي يقوم بتشغيل الطائرة وصيانتها حالياً. ويضيف أن وزارة الحرب لا ترغب في تحديد أية شروط مالية للحكومة السعودية بشـأن رواتب أفراد الطاقم المدنـي أو لقاء خدمات أفراد الطاقم العسكري الـذي سيتم تسريحهـم. وتشمل

القائمة المرفقة أسماء طيارين أو مساعدي طيارين، وملاحين ومهندسين جويين، وفني اتصالات لاسلكية، وميكانيكي طائرات، بالإضافة إلى معلومات عن خبرة كل منهم في مجال قيادة الطائرات وخدماته في القطاع العسكري.

R. 1

1945/10/24
890 F. 002/10-2445 (2)

برقية سرية رقم ٩٥ من وليم ساندز William L. Sands القائم بالأعمال بالنيابة في المفوضية الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٤ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

تورد البرقية ترجمة للمرسوم الملكي رقم ٨١٨٨/٢/٦/٥، المؤرخ في ٦ ذي القعدة ١٣٦٤هـ الموافق ١٢ أكتوبر ١٩٤٥م، والذي نشرته صحيفة «أم القرى» في عددها رقم ١٠٧٦ الصادر في ١٩ أكتوبر ١٩٤٥م. ويقضي المرسوم بتعيين يوسف ياسين عضواً في مجلس الشورى ورئيساً للشعبة السياسية في البلاط الملكي، ومستشاراً خاصاً للملك ونائباً لوزير الخارجية السعودي. ويعلق صاحب البرقية مشيراً إلى أن ياسين أصبح بفضل هذا المرسوم ثاني مسؤول في الحكومة السعودية يحصل على لقب «وزير» (كذا!) بعد عبدالله السليمان الحمدان وزير المالية، وأن صعود نجمه السياسي كان لافتاً للأنظار خلال السنوات الخمس الأخيرة، إذ تمكن من التغلب على منافسيه في الفوز بالحظوة عند الملك، كما أن خلافاته مع الحمدان، والتي أشارت إليها برقية المفوضية رقم ٢٨ المؤرخة في ٢١ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م، قد انحسرت لأن العلاقات بين الرجلين تبدو ودّية.

R. 2

1945/10/25
890 F. 248/10-2545 (1)

برقية سرية رقم ٣١٨ موقعة من جيمس بيرنز James Byrnes وزير الخارجية الأمريكي إلى وليم ساندز William L. Sands القائم بالأعمال بالنيابة في المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٢٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

تنقل البرقية رسالة من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة، يقول فيها إن وزارة الخارجية طلبت منه البقاء في واشنطن ريثما يُبت في مشروع مطار الظهران وبرنامج الدعم المالي الأمريكي للمملكة العربية السعودية.

R. 4

1945/10/25
890 F. 6363/10-2645 (1)

مقال بعنوان «العرب يخطون لحظر النفط إذا أيدت الولايات المتحدة الحركة الصهيونية» كتبه كليفتون دانيال Clifton Daniel ونشرته صحيفة «نيويورك تايمز» *New York*

Times الصادرة في ٢٥ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م مضمن طي مذكرة موقعة بالأحرف الأولى من تشارلز راينر Charles Rayner مستشار شؤون النفط بوزارة الخارجية الأمريكية إلى لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في الوزارة، مؤرخة في ٢٦ أكتوبر ١٩٤٥م.

يشير المقال إلى الحملة التي يقودها الساسة العرب ضمن حملتهم ضد الصهيونية لتطبيق حظر النفط وإلغاء امتيازات الشركات الأمريكية في الشرق الأوسط. ويشير إلى ما أوردته بعض التقارير من أن التأييد الأمريكي للصهيونية كان أحد أسباب المعارضة لإعطاء امتياز بناء مصفاتين للنفط عند مصب خط أنبوب النفط القادم من العراق على السواحل اللبنانية. ويشير المقال إلى استعداد الملك عبدالعزيز آل سعود لإنهاء امتيازات شركات النفط الأمريكية إذا استمرت الولايات المتحدة في سياستها الموالية للصهيونية.

ويورد المقال قلق رجال الأعمال الأمريكيين من إحجام العرب عن عقد الصفقات معهم بسبب تأييد الحكومة الأمريكية للهجرة اليهودية إلى فلسطين. ويذكر المقال الرغبة المتزايدة في إنهاء جميع الامتيازات الاقتصادية التي يتمتع بها الأجانب في البلاد العربية، لاسيما مصر. ويشير إلى المعارضة الشديدة لبناء مصفاتي نفط في لبنان من قبل شركتي ستاندرد أويل أف نيوجيرسي Standard Oil of New Jersey وسوكوني فاكيوم Socony Vacuum اللتين تملكان ٢٤ بالمائة من أسهم شركة نفط العراق Iraq Petroleum Co. الخاضعة للسيطرة البريطانية.

وينقل المقال خبراً ورد إلى القاهرة يفيد بقرب التوقيع على عقد لمد خط أنابيب للنفط من المملكة العربية السعودية عبر فلسطين وانتهاء بميناء حيفا على البحر المتوسط، وسيوقع الاتفاقية جورت Field Marshal Viscount Gort المندوب البريطاني في فلسطين مع شركة شركة خط أنابيب النفط عبر البلاد العربية (التابلاين) Trans Arabian Pipeline Company. ويلاحظ صاحب المقال أن هذا لا يعني أن خط التابلاين الذي تزيد تكاليفه عن ٧٥ مليون دولار سيقام بالفعل، لأن هذا متوقف على مردوده المادي المتوقع.

ويشير المقال إلى أن الحكومة الأمريكية طرحت مشروع خط الأنابيب في أثناء الحرب العالمية الثانية، وتشرف عليه الآن شركة التابلاين المتفرعة عن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company التي تملكها شركتا ستاندرد أويل أف كاليفورنيا Standard Oil of California وشركة تكساس Texas Company. كما يبين المقال أن خطاً آخر من أنابيب النفط سيمد من كركوك في العراق إلى حيفا بطول ٢٦٠ ميلاً، وهذا نصف طول الخط القادم من حقول النفط السعودية.

R. 7

1945/10/26
890 F. 6363/10-2645 (1)

مذكرة موقعة بالأحرف الأولى من تشارلز راينر Charles Rayner مستشار شؤون النفط بوزارة الخارجية الأمريكية إلى لوي هندرسون Loy W. Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا في الوزارة، مؤرخة في ٢٦ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م ومرفق بها نسخة من مقال بعنوان «العرب يخططون لحظر النفط إذا أيدت الولايات المتحدة الحركة الصهيونية» نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» *New York Times* الصادرة في ٢٥ أكتوبر ١٩٤٥م.

يشير راينر إلى المقال المرفق الذي يتحدث عن نية العرب فرض حظر على النفط إذا أقدمت الولايات المتحدة على تأييد الصهيونية، مبيناً خطورة ما جاء فيه، ثم يوضح أهمية الامتيازات النفطية التي تمتلكها شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company التي تملكها كل من شركة ستاندرد أويل أف كاليفورنيا Standard Oil of California وشركة تكساس Texas Company. ويوضح أن احتياطي النفط في المملكة العربية السعودية يقدّر بحوالي ٥ بلايين برميل، وأن معدل الإنتاج سيصل إلى ١٠٠ ألف برميل يومياً في السنة التالية.

ويشير راينر إلى مصفاتي النفط اللتين أقامتهما الشركة في رأس تنورة والبحرين بطاقة تكرير تصل إلى ١٠٠ ألف برميل يومياً. ويبين أن استثمارات الشركات المذكورة تبلغ ١٠٠ مليون دولار في المنطقة أو أكثر، إضافة إلى مشروع لمد أنابيب النفط نحو شرقي البحر المتوسط بتكلفة قد تصل إلى ١٠٠ مليون دولار. كما يذكر راينر أن احتياطي الكويت من النفط يقدّر بحوالي ٨ بلايين برميل تمتلك نصفه شركة نفط الخليج Gulf Oil Company.

ويخلص راينر إلى القول إن من المفضل أن تحدد الحكومة الأمريكية سياستها بالنسبة إلى مستقبل العلاقات مع المملكة على نحو لا يعرض المصالح الاقتصادية الأمريكية للخطر.

R. 7

1945/10/26
890 G. 00/10-2645 (2)

برقية رقم ١١٢٣٦ من فردريك وينانت Frederick Winant السفير الأمريكي في لندن إلى وزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٦ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

تورد البرقية مقتطفات من افتتاحية صحيفة «مانشستر جارديان» *Manchester Guardian* تتعلق بمن وصفتهم بأعداء بريطانيا الألداء الذين ظهروا من جديد على مسرح الأحداث. وتقصد الصحيفة بهؤلاء كلاً من رشيد عالي الكيلاني، أحد قادة المحاولة الانقلابية في العراق، والحاج محمد أمين الحسيني، مفتي القدس السابق. وتذكر الصحيفة ما دار من مداولات في مجلس العموم البريطاني بشأن الحسيني، حيث أشير

إلى أن الرجل يلقى حفاوة كبيرة لدى السلطات الفرنسية، ويعيش في راحة كاملة في مقر إقامته بمدينة فونتينبلو Fontainebleau الفرنسية.

كما تذكر الصحيفة ظهور الكيلاني فجأة في المملكة العربية السعودية بعد رحلة قادته عبر ألمانيا وفرنسا، حيث لقي فيما يبدو الحظوة نفسها والحماية اللتين حظي بهما الحسيني في فرنسا. وتصف الصحيفة الرجلين بأنهما من مجرمي الحرب على الرغم من أنه لم توجّه إليهما تهمة رسمية بذلك. ثم تشير إلى أن الكيلاني متهم بالخيانة ومحكوم عليه بالإعدام من إحدى المحاكم العراقية منذ عام ١٩٤٢م. وتلفت النظر إلى موقف السلطات الفرنسية المتسامح مع الرجلين وتتساءل عمّا إذا كان ذلك الموقف مبنياً على رغبة من فرنسا في الانتقام لنفسها من بريطانيا بسبب موقف هذه الأخيرة من المسألة السورية.

LM. 190-1

1945/10/27
890 F. 733/4-1046 (1)

رسالة من وليم ساندز William L. Sands القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في جدة إلى الشركة الشرقية للاتصالات البرقية المحدودة Eastern Telegraph Agency ، مؤرخة في ٢٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م ومضمنة طي رسالة رقم ٢٢٨ من وليم ساندز إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٠ أبريل (نيسان) ١٩٤٦م.

يشير ساندز إلى أنه تسلم رسالة الشركة الشرقية للاتصالات البرقية المؤرخة في ١٧ أكتوبر ١٩٤٥م والتي تتضمن كشف حساب أعاده ساندز إلى الشركة لمراجعته. ويكرر ساندز ما قاله سابقاً وهو أن المفوضية الأمريكية في جدة لم ولن تدفع أجوراً لقاء خدمات لم تحصل عليها، ويضيف أنه تسلم تأكيداً من وزارة الخارجية الأمريكية يدعم موقفه. ويقترح ساندز كحل وسط أن تدفع المفوضية حين يكون ذلك ممكناً أجرة مراسلاتها التي تم إرسالها بواسطة البريد الجوي. ويلاحظ أن هذا الحل لن يعوض عن الضرر الناتج عن تأخير أعمال رسمية تخص حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

R. 9

1945/10/28
890 F. 90G/10-2845 (1)

برقية رقم ١٣٥ من جيمس موس James S. Moose (القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة) في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٢٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

تفيد البرقية أن مدير الدعاية في الحكومة العراقية عقد مؤتمراً صحفياً في بغداد، واستعرض الحملة الإعلامية التي تشنها الصحف المصرية من أجل العفو عن رشيد عالي الكيلاني الذي لجأ إلى المملكة العربية السعودية. وقد طلب مدير الدعاية من

الصحف العراقية أن تشن حملة معاكسة تذكّر فيها بـأن رشيد عالي الكيلانـي مجرم أدين بتهمـة الخيانة، وأنه لا يحق لأحد أن يمـنح الكيلاني العفو بشكل اعتباطي مثلما تقتـرح الصحف المـصرية لأن للعراق نظـاماً ملكياً دستـورياً تحكـمه قواعـد قضائـية واضحـة التحديد، وأن طلب العراق من المملكة العربية السعودية تسليمه طلب مشروع يتوافق مع ما يجري به العمل في القانون الدولي. ويعلق موس مشـيراً إلى أن من الـواضح أن مدير الدعاية العراقي طلب من الصحف العراقيـة الإمعان في التضليل، لأن الدستور العراقي في الفقرة الثانية من مادته الثانية عشرة يبيح للملك إصدار العفو عن المطلوبين للعدالة.

R. 12

1945/10/28
790 F. 90G/10-2845 (3)

برقية سرية رقم ٤١١ من جيمس موس James Moose القائـم بالأعمال الأمـريكي بالنيابة في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مـؤرخة فـي ٢٨ أكتـوبر (تـشريـن الأول) ١٩٤٥م.

يقول موس إن الملك عبدالعزيز آل سعود رد مباشرة على طلب الأمير عبدالإله الوصي على عرش العراق تسليم رشيد عالي الكيلاني برسالة يقول فيهـا إن استجابته لهذا الطلب ستـكون عاراً أبديـاً على المـملكة الـعربيـة السعودية. وطـالب الملك عبدالعزيز الأمـير عبدالإله بـالعفو عن الكيـلاني موضحاً أنه سيترك للرجل حرية مـغادرة المملكة العربية السعودية إذا لم يصدر العفو عنه، ويضيف موس أن الوصي على العرش العراقي، وبناء على نصيحة السفير البريطاني، سيرسل جميل الراوي الوزير المفوض العراقي في المملكة، والموجود حالياً في بغداد، للتفاوض مع الملك عبدالـعزيز حول المـسألة رغم ضآلـة فرص نجاحه. ويضـيف موس أن مجلس الـنواب العراقي عقد جلسة يوم ٢٣ أكتوبر، وطالب خلالها حسن الـصفيل، زعيم كتلة القبائـل في المجلس، باجه جي رئيس الوزراء العراقي بتقديم تفسير لقضية الكيلاني.

ويشير موس إلى أن البريطانيين والوصي على العرش العـراقي ينفون الشائعات التي تقول إن الملك عبدالعزيز كان على علم بهوية الكيلاني حين سـمح بدخوله إلى المملكة، ويقول إن البريطانيين والأمير عبدالإله قلقون أيضاً مـن موقف الملـك فاروق، ويخشـون انضمامه إلى الملك عبدالـعزيز للوقوف ضد تسليم الكيلاني، مما سيؤثر في العلاقة الهشة بين الأمير عبدالإله والملك فاروق، ويشكل ضربة للوحدة العربية.

ويقول مـوس إنه لم يُعرف بـعد كيف هرب الكيلاني إلى المملكة (مروراً بفرنسا)، وينـقل عن بيـراون Perowne المستشـار في السفارة البريطانية في بغداد، أن إيرنست بيفن Ernest Bevin وزير الخارجية البريطاني أبرق

إلى السفير البريطاني في بغداد ليؤكد له أن الحكومة البريطانية تبذل كل ما في وسعها لحل المشكلة، وطلب منه إبلاغ ذلك إلى الوصي على العرش العراقي. كما ينقل عن بيراون أن البريطانيين يظنون أن لفؤاد حمزة الوزير المفوض السعودي في باريس ضلعاً في الأمر. ويضيف أن البريطانيين ينحون باللائمة على الفرنسيين في هذه القضية بعد أن تأكدوا من أن الكيلاني أبحر من مرسيليا إلى بيروت على متن سفينة فرنسية، لكن كبار المسؤولين في السفارة يعترفون أيضاً بمسؤولية بريطانيا عمّا حدث، ويعبرون عن بالغ قلقهم في هذا الشأن. ويعلق موس مشيراً إلى احتمال أن يكون البريطانيون يتعمدون وضع بذور الشقاق بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية التي يعتقد الكثيرون أنها أضحت أقوى مما أُريدَ لها أن تكون.

R. 12

1945/10/29
890 F. 51/10-2945 (2)

مذكرة موقعة من وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة (الموجود آنذاك في واشنطن) إلى لوي هندرسون Loy Henderson مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى وأفريقيا بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٢٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يشير إدي إلى خبر نشرته صحيفة «واشنطن بوست» *Washington Post* مفاده أن الولايات المتحدة ستقدم قرضاً قيمته ٤ بلايين دولار إلى بريطانيا بفائدة قدرها ٠,٨٧٥ بالمائة على أن يتم التسديد على مدى ٥٠ عاماً بدءاً من عام ١٩٥١م. ويقارن إدي هذا القرض بالذي سيقدمه بنك الاستيراد والتصدير EXIMBANK إلى المملكة العربية السعودية بخدمة دين لا تقل عن ٣ بالمائة ومدة سداد قدرها عشر سنوات تبدأ في عام ١٩٥١م. ويعرب إدي عن عدم رضاه عن هذا التفاوت بين الحالتين مع أن للولايات المتحدة مصالح حيوية في المملكة، ورغم إعلان الحكومة الأمريكية عزمها على تقديم دعم مالي للحكومة السعودية. ويصرح بأن التمييز بين بريطانيا والمملكة في المعاملة، إذا كان لابد من تمييز بينهما، يجب ألا يتجه ضد المملكة. ويتوقع إدي أن تستغل بريطانيا ذلك القرض الأمريكي السخي لتقديم دعم باسمها إلى المملكة، وبخدمة دين أقل من ٣ بالمائة، مما قد يلحق أفدح الأضرار بالسياسة الأمريكية تجاه المملكة. لذلك يوصي إدي بمنح المملكة معاملة الدولة الأولى بالرعاية على قدم المساواة مع بريطانيا حفاظاً على المصالح الأمريكية المهمة في المملكة حتى ولو كان الخبر المشار إليه غير دقيق. وفي أعلى الوثيقة ملاحظة بخط اليد من هندرسون إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger في قسم شؤون الشرق الأدنى يعرب فيها عن اعتقاده بأن المسألة التي أثارها إدي في المذكرة لابد

أن تناقش مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية وفي بنك الاستيراد والتصدير.

R. 5

1945/10/29
890 F. 6363/10-2945 (1)

رسالة موقعة من نيكولز H. P. Nichols نائب رئيس هيئة نفط شرقي تكساس East Texas Oil Association إلى وليم كلايتون William L. Clayton مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية، مؤرخة في ٢٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م ومرفق بها مقتطف من صحيفة «وول ستريت جورنال» *Wall Street Journal* بعنوان «لقد ولى زمن اعتماد الولايات المتحدة على السفن البريطانية في نقل النفط والمنتجات الأخرى».

يشير نيكولز إلى المقتطف المرفق مبيناً أنه يتضمّن حديثاً فيه ذكر لكلايتون. ويرجو منه قراءة ذلك المقتطف بعناية، وإطلاع غيره من المسؤولين في الحكومة الأمريكية على ما جاء فيه، وإبداء رأيه حول الأفكار التي تضمّنها لما لذلك من أهمية بالنسبة إلى المهتمين بشؤون النفط في الولايات المتحدة، من منتجين ومستهلكين. ويضيف أن المسؤولين في هيئة نفط شرقي تكساس يقدّرون لكلايتون موقفه المؤيد لحرية نشاط المؤسسات التجارية والصناعية في العالم.

R. 7

1945/10/29
890 F. 6363/10-2945 (3)

مقتطف من مقال نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال» *Wall Street Journal* بعنوان «لقد ولى زمن اعتماد الولايات المتحدة على السفن البريطانية في نقل النفط والمنتجات الأخرى» مضمن طي رسالة موقعة من نيكولز H. P. Nichols نائب رئيس هيئة نفط شرقي تكساس East Texas Oil Association إلى وليم كلايتون William L. Clayton مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية، مؤرخة في ٢٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يسلط المقال الضوء على محاولات بريطانيا السيطرة على إنتاج النفط وأسعاره، ويقول إن التحالف الجديد الذي تحاول بريطانيا إقامته مع الولايات المتحدة يمكن أن يستغل كذريعة لتدخل الحكومات وفرض سيطرتها على صناعة النفط، ويبين أن سلطة الهيئة الدولية للنفط International Petroleum Commission المقترح إنشاؤها سوف تعلو على سلطة الدستور في الولايات المتحدة إذا وافق عليها الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry S. Truman ومجلس الشيوخ.

ويورد المقال مقتطفاً من رسالة بعثها ديفيز R. K. Davies نائب رئيس إدارة النفط إلى توم كونالي Tom Connally عضو لجنة الكونجرس الأمريكي للعلاقات الخارجية مؤرخة في ١ أكتوبر ١٩٤٥م، جاء فيه أن

أي اتفاق قد يُتوصل إليه يجب أن يدعم الانسجام في التعامل في قطاع تجارة النفط العالمية ولكن دون أن يمنح الهيئة الدولية للنفط سلطات تزيد عن هذا الحد. وينتقد المقال موقف ديفيز المؤيد للاتفاقية، ويقول إنه لم يشارك أي عضو من هيئة نفط شرقي تكساس East Texas Oil Association في الاجتماعات التي يتحدث عنها ديفيز بين الحكومة وممثلي صناعة النفط في الولايات المتحدة. ويسوق المقال مقتطفاً آخر من صحيفة «وول ستريت جورنال» الصادرة في ٩ أكتوبر نقلاً عن وكالة أسوشيتد بريس Associated Press يفيد أن كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا تحاولان القضاء على نشاطات الكارتلات (اتحادات أو تحالفات المنتجين)، وأن بيرج Berge مساعد المدعي العام الأمريكي ووليم كلايتون يؤيدان القضاء على نشاطات الكارتلات أيضاً. ويرى البريطانيون القضاء على الكارتلات بالتصدي لكل شكوى على حدة على حد تعبير كينز Lord Keynes خبير الاقتصاد اللندني وهاليفاكس Lord Halifax السفير البريطاني لدى واشنطن.

ويعارض المقال الحق الذي تعطيه الاتفاقية المقترحة لبريطانيا في حجب المعلومات الخاصة بالنفط عن الشعب الأمريكي. ويخلص إلى أن اتفاقية النفط المقترحة أداة لإلغاء حرية النشاط التجاري والصناعي والتحكم في الأسعار والإنتاج، ويقول إن بريطانيا بلد مستورد لكن الولايات المتحدة بلد منتج، وهذا يعني أنه لا فائدة تجنيها الولايات المتحدة من الدخول في أي اتفاق بشأن النفط مع دولة أجنبية. ويشدد المقال على أن الولايات المتحدة غير مدينة لبريطانيا بشيء لأنها أصبحت تملك سفنها القادرة على نقل بضائعها ومنتجاتها. ويعرب كاتب المقال عن ثقته بأن لا ترومان ولا لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي سيوافقون على اتفاقية تتحكم في السوق النفطية الأمريكية والعالمية، وتؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات النفطية على امتداد ساحل الأطلسي.

R. 7

1945/10/29
890 F. 6363/10-2945 (1)

رسالة موقعة من أورفيل هنت A. C. Orville R. Hunt وكالفن مايس Calvin K. Mace إلى سفارة (كذا) المملكة العربية السعودية في واشنطن، مؤرخة في ٢٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يقول صاحبا الرسالة إن لديهما معلومات بأن هناك طلباً على وظيفة حراسة أنابيب النفط من الجو في المملكة، ويطلبان تفصيلات خاصة بالعمل في هذا المجال، مع ذكر مؤهلاتهما وخبراتهما في الطيران.

R. 7

1945/10/30
890 F. 6363/10-3045 (1)

برقية من راش Raasch من شركة لوروا Le Roi Company في ميلووكي بولاية وسكنسون إلى وليم جينكنز William Jenkins في قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية، مؤرخة في ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

تنقل البرقية عن تشاتشي R. Chatchi من موظفي الشركة الأمريكية الشرقية American Eastern Corporation في نيويورك أنه تم الحصول على رخصة لتصنيع مولد كهربائي بطاقة ٢٠ كيلو واط لإرساله إلى المملكة العربية السعودية.

R. 9

1945/10/30
890 F. 6363/10-3045 (1)

مذكرة موقعة بالأحرف الأولى من جوردون ميريام Gordon P. Merriam رئيس قسم شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية إلى كل من جيمس فارس James J. Farris وفرد هاينز Fred Heins بوزارة التجارة الأمريكية، مؤرخة في ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

تقول المذكرة إن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company بحاجة إلى كمية من المعدات المهمة لعملياتها في المملكة العربية السعودية، وتشير إلى النماذج المرفقة المتضمنة قائمة بتلك المعدات (النماذج المشار إليها غير موجودة)، وتطلب منح تلك الطلبات الأولوية نظراً إلى أهميتها بالنسبة إلى المصالح القومية الأمريكية.

R. 7

1945/10/30
890 F. 73/10-1345 (1)

رسالة سرية رقم ٣٦٢ من وزير الخارجية الأمريكي إلى المفوضية الأمريكية في جدة، مؤرخة في ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م ومرفق بها نسخة من رسالة وزير البحرية إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ١٣ أكتوبر ١٩٤٥م.

تشير الرسالة إلى برقية المفوضية رقم ٨١ حول التأخير في الاتصالات، وإلى النسخة المرفقة من رسالة وزير البحرية الأمريكي بشأن البرقية المذكورة ويطلب فتح تحقيق شامل في الموضوع.

R. 9

1945/10/30
890 F. 796/10-3045 (1)

برقية سرية رقم ٤١٤ من جيمس موس James S. Moose القائم بالأعمال بالنيابة في المفوضية الأمريكية في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

تنقل البرقية رسالة من جاك نيكولز Jack Nichols نائب رئيس شركة تي دبليو إيه TWA إلى ولسون T. B. Wilson رئيس الشركة في

واشنطن وتشير إلى برقية أخرى وصلت إلى بغداد تفيد أن حكومة المملكة العربية السعودية منحت شركة تي دبليو إيه اعتباراً من ٢٦ أكتوبر مهلة أربعين يوماً لإجراء دراسة عن عدد الركاب وتسعين يوماً لإجراء دراسة على الشحن في المملكة، على ألا تمنح الحكومة السعودية عقداً لأية شركة أخرى في تلك الأثناء مع منح الشركات الأخرى الفرصة ذاتها لاحقاً. لذلك يحث نيكولز رئيس الشركة على اتخاذ إجراء فوري.

R. 9

1945/10/31
890 F. 24/10-3145 (2)

رسالة رقم ٣٦٣ موقعة من ويلارد ثورب Willard L. Thorp عن وزير الخارجية الأمريكي إلى وليم إدي William A. Eddy الوزير المفوض الأمريكي في جدة، مؤرخة في ٣١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يشير ثورب إلى توجيه أصدره الرئيس الأمريكي حول نقل الأعتدة الحربية والمعدات البحرية إلى الحكومات الحليفة بحسب قانون الإعارة والتأجير، حيث يسمح التوجيه بنقل لوازم الصيانة للمعدات الحربية الأمريكية التي تملكها الجيوش الحليفة لقاء ثمن وشروط معينة. لذلك يبلغ ثورب الوزير المفوض بإمكانية قيام وزارتي الحرب والبحرية الأمريكيتين بتصدير معدات الصيانة على أن تتعهد حكومة المملكة العربية السعودية بتسديد قيمتها إلى إدارة الاقتصاد الخارجي. ويطلب ثورب من الحكومة السعودية إبلاغ الحكومة الأمريكية باحتياجاتها من العتاد والذخائر الحربية، ويطلب من إدي أيضاً إبلاغ المسؤولين السعوديين بفحوى هذا التوجيه.

R. 3

1945/10/31
890 F. 796/10-3145 (2)

رسالة سرية رقم ١٨٥ موقعة من وليم ساندز William L. Sands القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في المفوضية الأمريكية في جدة إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م ومرفق بها رسالة جاك نيكولز Jack J. Nichols نائب رئيس شركة تي دبليو إيه TWA إلى الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودي، مؤرخة في ١٨ أكتوبر ١٩٤٥م، ورسالة أخرى من نيكولز إلى عبدالله السليمان الحمدان ويوسف ياسين معاً، مؤرخة في ١٨ أكتوبر ١٩٤٥م.

يشير ساندز إلى المفاوضات الدائرة بين نيكولز والحكومة السعودية حول محاولة شركة تي دبليو إيه إقامة خدمات جوية في المملكة، ويقول إن نيكولز وصل إلى جدة بصحبة بنجامين جايلز General Benjamin F. Giles قائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط، ويضيف أنه تلقى يوم ٢٧ أكتوبر من نائب وزير الخارجية السعودي، الذي منحه الملك

عبدالعزيز آل سعود الصلاحيات الكاملة للتفاوض مع الشركة، رد الحكومة السعودية على رسالتين سابقتين من نيكولز. ويتلخص ذلك الرد في منح شركة تي دبليو إيه فترة أربعين يوماً لإجراء مسح فني ودراسة إمكانية إقامة خط جوي سعودي محلي لنقل الركاب، وتسعين يوماً لدراسة إمكانية إنشاء خدمات شحن جوي في المملكة. وتعهدت الحكومة السعودية بألا تتعاقد خلال تلك الفترة مع أية جهة أخرى مع الاحتفاظ بحقها في التفاوض لاحقاً مع شركات أخرى، وقد طُلب من نيكولز إعلام الشركة بتفصيلات الرد السعودي.

ويشير ساندز إلى أنه لم يتلق أي رد بعدُ من نيكولز. ثم ينقل ساندز عن نائب وزير الخارجية السعودي قوله إن البريطانيين هم العقبة الكأداء أمام إبرام أية اتفاقية مع الشركات الأمريكية. كما ينقل عن علي عبدالله علي رضا قوله إنه على الرغم من تعاطف الأمير فيصل بن عبدالعزيز شخصياً مع العروض الأمريكية فإن من الضروري إطلاع البريطانيين عليها للتأكد من مدى إمكانية الحصول على عروض مماثلة أو أفضل. ويضيف ساندز أن الأمير فيصل في طريقه حالياً إلى لندن، مما يعني أن يوسف ياسين يبقى المسؤول الوحيد المكلف بإتمام المفاوضات بنجاح من الجانب السعودي. ويشير إلى أن الشرط الوحيد الذي وضعه الملك عبدالعزيز هو ألا تتولى الحكومة السعودية في الوقت الراهن إدارة خط الطيران المقترح وألا تملكه، في انتظار تكوين الكوادر السعودية القادرة على القيام بهذه المهمة.

R. 9

1945/10/31
890 G. 001/10-3145 (2)

برقية رقم ١٣٨ من جيمس موس James S. Moose القائم بالأعمال الأمريكي بالنيابة في بغداد إلى وزير الخارجية الأمريكي، مؤرخة في ٣١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

تستعرض البرقية أهم الأحداث السياسية التي عرفها العراق خلال شهر أكتوبر. وجاء فيها ممّا يخص المملكة العربية السعودية أن رشيد عالي الكيلاني وصل إلى الرياض بمساعدة يشك البريطانيون أنها من فرنسا. وقد فشلت جهود الأمير عبدالإله الوصي على عرش العراق لإقناع الملك عبدالعزيز آل سعود بتسليمه ولذلك، كما تقول المذكرة، فقد تم إيفاد جميل الراوي، الوزير المفوض العراقي لدى المملكة، بناءً على نصيحة من بريطانيا للقاء الملك عبدالعزيز في محاولة أخيرة لإقناعه بالاستجابة لطلب العراق، كما تنوي الحكومة العراقية الشروع في إجراءات طلب تسليم الكيلاني وفقاً لما تقضي به المعاهدة الموقعة بينها وبين الحكومة السعودية.

لكن هذه المحاولات، كما يرى صاحب البرقية، ستبوء بالفشل نظراً إلى أن التهمة

الموجهة إلى الكيلاني تهمة سياسية وبالتالي لا يمكن تسليم الرجل من أجلها، كما أن الملك عبدالعزيز لن يسلم الكيلاني لحرصه على مكانته المرموقة في العالم العربي.

وفي موقع آخر، تشير البرقية إلى أن الصحف العراقية استمرت في نشر الأخبار والتعليقات حول قضية فلسطين وقد نشرت في هذا الصدد على صفحاتها الأولى نص الرسائل التي تم تبادلها حول الموضوع سنة ١٩٤٤م بين الرئيس الأمريكي الراحل فرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt وكل من الملك عبدالعزيز والأمير عبدالله أمير شرقي الأردن. ويضيف صاحب البرقية أن الصحف العراقية نبهت إلى أن وعود الرئيس روزفلت في تلك الرسائل بأن يستشير العرب حول كل ما يحدث بشأن فلسطين كانت مجرد حبرٍ على ورق.

LM. 190-1

1945/10/31
FW 890 F. 6363/9-2545 (1)

مذكرة موقعة بالأحرف الأولى من تشارلز راينر Charles Rayner مستشار شؤون النفط بوزارة الخارجية الأمريكية إلى ريتشارد سانجر Richard H. Sanger من قسم شؤون الشرق الأدنى في الوزارة، مؤرخة في ٣١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٤٥م.

يشير راينر إلى المذكرة التي بعثها دريك J. F. Drake رئيس شركة نفط الخليج Gulf Oil Corporation (للتنقيب عن النفط في الكويت) إلى ويلارد ثورب Willard L. Thorp مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الاقتصادية بالنيابة والمضمنة في رسالته المؤرخة في ٢٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٥م، ويقول إنه تحدث هاتفياً مع دريك وسأله عن المباحثات بين شركته وشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company بشأن الاشتراك في استخدام أنبوب النفط المزمع إنشاؤه عبر الأراضي السعودية في اتجاه البحر المتوسط. وقد أفاد دريك أن مداولات حول هذه المسألة دارت بين الطرفين منذ أشهر، إلاّ أنها لم تسفر عن نتائج مرضية.

ويضيف راينر أنه أبلغ دريك بوجود مجال كافٍ في الأنبوب المقترح يسمح باستخدامه بشكل مشترك بين الشركتين لنقل النفط نحو البحر المتوسط. وقد وافق دريك على ذلك ملاحظاً أن الهدف من مذكرته المشار إليها هو أنه إذا كانت الحكومة الأمريكية ستقدم قرضاً مالياً كبيراً للمملكة فإن عليها أن تضمن المساواة في الفرص والمعاملة التي تحظى بها الشركات الأمريكية المهتمة بنقل النفط عبر الجزيرة العربية وقد أوضح راينر، كما تقول المذكرة، أن مسألة تقديم قرض للحكومة السعودية لم تحسم بعد، لكن المؤكد هو أن الحكومة الأمريكية لا تنتهج سياسة التفرقة بين شركة أمريكية وأخرى.

R. 7